﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٢٥﴾ [الشورى: 25]

## ❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

مِـن دَلائِـلِ الرَّحْمَةِ الإلَهيَّةِ فتْحُ بابِ التَّوْبَةِ للمُعانِدينَ رغمَ شِـدَّةِ الافْـتِراءِ والبَليَّةِ

لَمّا ذَكَرَ اللّهُ تعالى افْتِراءَ المُشْرِكينَ وادِّعاءاتِهم الآثمةَ على رَسولِ الله ﷺ بافْتِراءِ الوَحْيِ، ثُمَّ عَقَّبَ تعالى بِتَأكيدِ براءَةِ رسولِهِ ﷺ مِمّا أضافوهُ إلَيْه مِن هَذا الافتراءِ المُبينِ، وكانَ مِنَ المَعْلومِ أنَّهم قَدِ استَحَقّوا بِهَذِه الفِرْيَةِ عِقابًا عَظيمًا؛ لا جَرَمَ نَدَبَهُمُ اللّه تعالى على التَّوْبَةِ وعَرَّفَهم أنَّهُ يَقْبَلُها مِن كُلِّ مُسيءٍ، وإنْ عَظُمَتْ إساءَتُهُ[1]، ورَغَّبَهم رَحْمَةً مِنهُ لَهم في التَّوْبَةِ؛ ولِذا أخْبَرَ تعالى بِأنَّهُ يَعْفو عَنِ السَّيِّئاتِ سواءٌ أكانَتْ صَغيرَةً أو كَبيرَةً وعَنْ غَيْرِها، فلا يُؤاخِذُ بِها إنْ شاءَ؛ لِأنَّ التَّوْبَةَ تَجُبُّ ما قَبْلَها، كَما أنَّ الإسلامَ الَّذي هو تَوْبَةٌ خاصَّة يَجِبُّ ما كانَ قَبْلَهُ، ثُمَّ أخْبَرَهُم بِما يوجِبُ التَّنْزيهَ عَنْ ذَلِكَ تَرْغيبًا وتَرْهيبًا، بِأنَّهُ تَبارَكَتْ آلاؤُه يَعْلَمُ في كُلِّ وقْتٍ ما يَفْعَلونَ مِن أفعالٍ وأعمالٍ[2].

## ❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَقْبَلُ﴾: (قبل) أصلٌ واحِدٌ صَحيحٌ تَدُلُّ كَلِمُهُ كُلُّها على مواجَهَةِ الشَّيءِ لِلشَّيءِ[3]، والمَعْنَى المحوريُّ: مُقَدَّمُ الشَّيءِ الَّذي يُتَّجَهُ إلَيه مِنهُ لِمُلاقاتِهِ أوِ النَّفاذِ فيه، ومِنْهُ: قَبِلَ الهَديَّةَ قَبولًا، أي: أدْخَلَها في حَوْزَتِه، ومِن هذا القَبول كُلُّ ما في القُرْآنِ مِنَ الفِعْلِ: (يَقْبَلُ) لِلْفاعِلِ ولِلمَفْعولِ، وكُلُّ (تَقَبَّلَ) ماضيًا ومُضارِعًا لِلفاعِلِ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 597.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 305.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قبل).

وللمَفْعولِ[1]، وقَبِلَ اللّهُ تَوْبَةَ عَبْدِه وعُذْرَهُ، وتَقَبَّلَهُ، بِمَعْنَى: أنَّهُ اعْتَدَّ لَهُ بِما أتَى بِه، وبِما اعْتَذَرَ بِه، والتَّقَبُّلُ: قَبولُ الشَّيْءِ على وجْهٍ يَقْتَضي ثَوابًا كالهَدِيَّةِ[2].

2) ﴿وَيَعْفُواْ﴾: (عفو) أصْلانِ يَدُلُّ أحَدُهُما على تَرْكِ الشَّيءِ، والآخَرُ على طَلَبِه، فالأوَّلُ: عَفْوُ اللّه تعالى عَنْ خَلْقِه، وذَلِكَ تَرْكُهُ إيّاهُم، فلا يُعاقِبُهُم، فضْلًا مِنْهُ، والأصلُ الآخَرُ الطَّلَبُ، يُقالُ: اعتَفَيْتُ فُلانًا؛ إذا طَلَبْتُ مَعْروفَهُ[3]، وكُلُّ مَنِ استَحَقَّ عُقوبَةً، فتَرَكْتَهُ؛ فقَدْ عَفَوْتَ عَنْهُ[4]، والمَعْنَى المحوريُّ: تَغَطّي الشَّيءِ بِطَبَقَةٍ خَفيفَةٍ أو هَشَّةٍ تَنْشَأُ مِنهُ، فالعَفْوُ التَّركُ كَأنَّهُ تَركُ الشَّيءِ مغطًّى بِغِطائِهِ لَمّا لَم يُؤْخَذْ مِنْهُ[5].

3) ﴿تَفْعَلُونَ﴾: (فعل) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على إحْداثِ شَيْءٍ مِنْ عَمَلٍ وغَيْرِه، ومِنْ ذَلِكَ: فعَلْتُ كَذا أفْعَلُهُ فِعْلًا، والفِعالُ جَمعُ فِعْلٍ، والفَعالُ بِفَتْحِ الفاءِ: الكَرَمُ، وما يُفْعَلُ مِنْ حَسَنٍ[6]، والمَعْنَى المحوريُّ: نَفاذٌ أو مُخالَطَةٌ مادّيَّةٌ عَنيفَةٌ أو جادَّةٌ يُغَيِّرُ شَيْئًا، أو يُحدِثُهُ، ثُمَّ عُمِّمَ في كُلِّ مُمارَسَةٍ عَمَليَّةٍ تَتَطَلَّبُ قوَّةً زائِدَةً تَتَمَثَّلُ في تَحَمُّلِ المَشَقَّةِ أو التَّأثيرِ أوِ الجِدِّ، فالفِعْلُ كِنايَةٌ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ، ويَنْبَغي أنْ يُزادَ قَيْدٌ: فيه زيادَةُ جِدٍّ[7]، والفِعْلُ: التَّأثيرُ مِنْ جِهَةٍ مُؤَثِّرٍ، وهوَ عامٌّ لِما كانَ بِإجادَةٍ أو غَيْرِ إجادَةٍ، ولِما كانَ بِعِلْمٍ أوْ غَيْرِ عِلْمٍ، وقَصْدٍ أوْ غَيْرِ قَصْدٍ[8].

## ❁ المعنى الإجمالي:

بَيَّنَ النَّظْمُ الحَكيمُ أنَّ اللّه تعالى وحْدَهُ الَّذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عِبادِه التّائِبينَ إلَيْه، شَفَقَةً عَلَيْهِم، ورَحْمَةً بِهِم، بِأنْ يُكَفِّرَ سَيِّئاتِهِم، ولا يُعاقِبَهُم عَلَيْها، ثُمَّ جاءَ بَيانُ العَفْوِ عَنِ السَّيِّئاتِ تَأكيدًا لِما قَبْلَهُ وتَقْريرًا لَهُ، أيْ: إنَّهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عِبادِه التّائِبينَ، وفَضْلًا عن ذَلِكَ، يعفو عَنْ سَيِّئاتِهِم، ويَسْتُرُها عَلَيْهِم، ثُمَّ عَطَفَتِ الآيَةُ على بَيانِ عِلمِ اللّه تعالى بِكلِّ

(1) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (قبل).
(2) السمين، عمدة الحفاظ: (قبل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عفو).
(4) الخليل بن أحمد، كتاب العين: (عفو).
(5) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (عفو).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فعل).
(7) محمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ: (فعل).
(8) الرّاغب، مفردات القرآن: (فعل).

أفْعالِهم تَحْذيرًا مِنَ التَّمادي في تَأخيرِ التَّوْبَةِ، وفي اقترافِ ما نَهَى عَنْهُ، فكَأنَّهُ ﷺ يَقولُ: لَقَدْ فتَحْتُ لكم بابَ التَّوْبَةِ والعَفْوِ، فأقْبِلوا على طاعَتي، واتْرُكوا مَعْصيَتي[1].

بَعْدَ بَيانِ عُقوبَةِ المُكَذِّبينَ وجَزاءِ المُحْسِنينَ فتَحَ سبحانه بابَ التَّوْبَةِ للخَلْقِ أجْمَعينَ

## ❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

### مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَهُوَ﴾ وعلَّةُ الوَصْلِ:

ثنّى النَّظْمُ الجَليلُ بالواوِ الاستِئْنافيةِ بجُملة: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ بعد جُملَة: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾؛ لِما بَيْنَهُما مِنَ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الكَمالَيْن، ووُجِدَتْ بَيْنَهُما الرَّوابِطُ المَعْنَويَّةُ المُسَوِّغَةُ للعَطْف، فقَدِ انْقطَعَ الكَلامُ السّابِقُ واستُؤْنِفَ كَلامٌ آخَرُ، وهوَ مَعَ هَذا امتِدادٌ ظاهِرٌ لِلكَلامِ الَّذي سَبَقَهُ، هوَ مِنْ تَمامِ مَعْناهُ، فهَذِهِ الآيَةُ تَفْتَحُ لِهَؤُلاءِ المُبْطِلينَ والوالِغينَ في الباطِلِ بابَ التَّوْبَةِ؛ ليَلْحَقوا بالَّذينَ في رَوْضاتِ الجَنّاتِ، فالَواو هَهُنا أدْخَلُ في الرَّوابِطِ مِنْها في المُناسَبَةِ[2].

الانْتِقالُ مِن بَيانِ العِقابِ والجَزاءِ إلى التَّرْغيبِ في التَّوْبَةِ الحَسْناءِ

### سرُّ الوَصْلِ بِالمُضْمَرِ (هوَ):

افتَتَحَ البَيانُ القُرآنيُّ الآيَةَ بالضَّميرِ (هوَ) إرْدافًا على ما سَبَقَ، ويَجوزُ لُغَةً التَّعْبيرُ بِلَفْظِ الجَلالَةِ؛ لَكِنَّهُ أرادَ أنْ تَرْتَبِطَ هَذِهِ الآيَةُ مَعَ الآيَةِ السّابِقَةِ؛ لِما بَيْنَهُما مِن تَعالُقٍ، فإنَّ هَذِهِ الجُملَةَ مُتَّصِلَةٌ بِما أوْرَدَهُ سُبْحانَهُ مِنْ مَحْوِ الباطِلِ وإحقاقِ الحَقِّ والعِلْمِ بِذاتِ الصُّدورِ، فالضَّميرُ يَدْعَمُ العَلاقَةَ التَّرْكيبيَّةَ بَيْنَ الجُملَتَيْنِ في بَيانِ اقتِدارِ اللّه تعالى.

في تَعالُقِ الجُملَتَينِ بَيانٌ لاقْتِدارِ الله سبحانه مِنْ جِهَةٍ، وسَعةِ رَحْمَتِهِ مِنْ جِهَةٍ أخْرَى

### فائِدَةُ تَعْريفِ المُسْنَدِ بِالاسْمِ المَوْصولِ:

بَعْدَ أنِ اسْتَهَلَّ النَّظْمُ بالضَّميرِ (هوَ)؛ أرْدَفَهُ بِالمُسْنَدِ، فجاءَ بِهِ اسْمًا مَوْصولًا، وفائِدَةُ ذِكْرِهِ على هَذا النَّمَطِ أنَّ فيه تَشْويقًا، وإثارَةً لِلنَّفْسِ في مَعْرِفَةِ جُملَةِ الصِّلَةِ؛ فإنَّ الاسْمَ المَوْصولَ لا يُدْرَكُ

تَشْويقُ السّامِعينَ لِنِعْمَةٍ عُظْمَى مِنْ نِعَمِ رَبِّ العالَمينَ

(1) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 13/ 34 - 35.
(2) أبو موسى، آل حم: 142 - 143.

مَعْناهُ إلّا بِجُملَةِ الصِّلَةِ، فجاءَ بَعْدَهُ قولُه: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ موَضِّحًا نِعْمَةً مِن أجَلِّ نِعَمِ اللّه على عِبادِه، وهي قَبولُ تَوْبَةِ التّائِبينَ.

### الغَرَضُ مِنْ تَعْريفِ المُسْنَدِ إلَيْه والمُسْنَدِ في: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى﴾:

اخْتِصاصُ اللهِ وحْدَهُ بِقَبولِ التَّوْبَةِ دافِعٌ لِسُرْعَةِ الرَّجْعَةِ والأوْبَةِ

جاءَ النَّظْمُ بِتَعْريفِ طرفَي الإسْنادِ؛ للدَّلالَةِ على أنَّ اللّهَ وحْدَهُ دونَ سِواهُ، هوَ مَن يَقْبَلُ التَّوْبَةَ، وفي هَذا الإسنادِ قَصْرٌ حَقيقيٌّ مِنْ بابِ قَصْرِ الصِّفَةِ على المَوْصوفِ، وهوَ قَصْرٌ مُسْتَفادٌ مِن تَعْريفِ طرفَي الإسْنادِ بِذِكْرِ ضَميرِ الفَصْلِ والاسْمِ المَوْصولِ، ويَنْجَرُّ القَصْرُ هُنا أيْضًا إلى جَعْلِ العَفْوِ عَنِ السَّيِّئاتِ مَقْصورًا علَيْه تعالى.

### الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالمُسْنَدِ اسْمًا مَوْصولًا ﴿ٱلَّذِى﴾:

مِنْ أُسُسِ الاعتِقادِ القَويمِ اليَقينُ بِقَبولِ اللهِ تَوْبَةَ كُلِّ مَنْ جاءَهُ بِقَلْبٍ سَليمٍ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بالاسْمِ المَوصول ﴿ٱلَّذِى﴾؛ جَرْيًا على طَريقَةِ القُرْآنِ في الحَديثِ عَنِ الأحداثِ الَّتي لا تَحْدُثُ إلّا بِإرادَةِ اللّه، لِما في ذَلِكَ مِنَ الدَّلالَة على الاختِصاص، فمَجيءُ المُسْنَدِ اسْمَ مَوْصولٍ؛ لإفادَةِ اتِّصافِ اللّه تَعالى بِمَضْمونِ صِلَتِه، وأنَّها شَأنٌ مِن شُؤونِ اللّه تَعالى، فهوَ ثابِتٌ لَهُ لا يَتَخَلَّفُ عَنْه؛ لأنَّهُ المُناسِبُ لِحِكْمَتِه وعظَمَةِ شَأنِه وغِناهُ عَنْ خَلْقِه[1]، فلَيْسَ هُناكَ مَنْ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِه، ويَعْفو عَنِ السَّيِّئاتِ، ويَعْلَمُ ما يَفْعَلونَ إلّا اللّهُ ﷻ، كَما أشارَ استِخْدامُ الاسْمِ المَوْصولِ وصِلَتِه إلى أنَّ قَبولَ اللّهِ لِلتَّوْبَةِ وعَفْوَه أُمورٌ مَعْروفَةٌ مَشْهورَةُ النِّسْبَةِ لَهُ تعالى.

### دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ القَبولِ:

إذا قَبِلَ اللهُ تَوْبَةَ عَبْدِه؛ أثابَهُ وأجْزَلَ لهُ العَطاءَ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بالفِعْلِ ﴿يَقْبَلُ﴾ دونَ غَيْرِه مِن مُرادِفاتِه، وذَلِكَ لِما فيه مِنَ الدَّلالَةِ على حَوْزِ الشَّيْءِ المُقَدَّم، ولِما فيه مِنَ الإشارَةِ إلى الاعْتِدادِ بِما يُقَدِّمُهُ العَبْدُ، وبِما اعْتَذَرَ بِه، وقَبولِ الشَّيْءِ على وجْهٍ يَقْتَضي ثَوابًا كالهَدِيَّةِ، فأفادَ التَّعْبيرُ أنَّ مَنْ تابَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 89.

إلى رَبِّه تَوْبَةً نَصوحًا؛ أجْزَلَ اللّهُ لَهُ العَطاءَ، ففيه مِنَ البُشْرَياتِ ما يَحُثُّ عِبادَ اللّه على سُرْعَةِ التَّوبةِ، كَما أنَّ التَّعْبيرَ بالقَبولِ يُشيرُ إلى فرْحَةِ اللّه تعالى بتَوْبةِ عَبْدِه، بِدَلالَةِ الإثابَةِ.

### نُكْتَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ في: ﴿يَقْبَلُ﴾:

كُلَّما تَجَدَّدَتِ التَّوْبَةُ؛ تَجَدَّدَ القَبولُ، ولا يَعْدِلُ عَنْ تَجْديدِ التَّوْبَةِ سِوَى المَخْذول

عبَّرَ البَيانُ القُرآنيُّ بالفِعْلِ المُضارِعِ ﴿يَقْبَلُ﴾؛ لِلدِّلالَةِ على تَكَرُّرِ تَوْبَةِ اللّه تَعالَى على عِبادِه بِتَكَرُّرِ تَوْبَتِهم إلَيه سُبْحانَهُ، فمَهما تَجَدَّدَ وُقوعُ الذَّنْبِ مِنْ صاحِبِه؛ فإنَّ تَوْبَةَ اللّه عَلَيْه تَتَكَرَّرُ مَتى تابَ المُذْنِبُ، وأنابَ إلى رَبِّه التَّوّاب، وهَذا ضَرْبٌ مِنْ ضُروبِ التَّوكيدِ دَلَّ عَليه وُقوعُ الفِعْلِ بِكَثْرَةٍ واستِمرارٍ، كَما أنَّ في التَّعْبيرِ بِصيغَةِ المُضارَعَةِ بِشارَةً لِلمُؤْمِنينَ بِأنَّهُ قَبِلَ تَوْبَتَهم مِمّا كانوا فيه مِنَ الشِّرْكِ والجاهليَّةِ، فإنَّ الَّذي مِن شَأنِه أنْ يَقْبَلَ التَّوْبَةَ في المُسْتَقْبَلِ يَكونُ قَد قَبِلَ تَوْبَةَ التّائِبينَ مِن قَبْلُ، بِدَلالَةِ لَحْنِ الخِطابِ أو فَحْواهُ، وهَذا كُلُّهُ يَتَضَمَّنُ وعدًا لِلمُؤْمِنينَ بِقَبولِ إيمانِهم ولِلعُصاةِ بِقَبولِ تَوبَتِهم[1].

### الغَرَضُ مِن تَعْريفِ المَفْعولِ بِه ﴿ٱلتَّوْبَةَ﴾:

لا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ التَّوْبَةِ إلّا ما كانَ صَحيحًا خالِصًا

جاءَ لَفْظُ ﴿ٱلتَّوْبَةَ﴾ مُعَرَّفًا باللّام، وهي هَهُنا لِلعَهْدِ الذِّهنيِّ، أي: التَّوْبَةَ الَّتي يَعْلَمُها المُخاطَبونَ بِقَرائِنِ التَّنْزيلِ، فالمُرادُ التَّوْبَةُ الصَّحيحَةُ الخالِصَةُ، فكَأنَّهُ قيلَ: إنَّ اللّهَ تَعالَى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ الَّتي أعْلَمَكُم قَبْلَ ذَلِكَ شَرائِطَها وأركانَها، ولا يَصْلُحُ هَهُنا تَفْسيرُ اللّام بِالجِنْسِ، أي: قَبولُ جِنْسِ التَّوْبَةِ؛ لأنَّ مِنَ التَّوْبَةِ ما يَكونُ خالِصًا، ومِنها ما لَم يَسْتَوْفِ أركانَهُ وشُروطَهُ، ومِنها ما كانَ تَقيَّةً، وإن سُمّيَ الجَميعُ تَوْبَةً.

التَّوْبَةُ قُربانُ العائِدينَ إلى رَبِّ العالَمينَ، فيَقْبَلُ اللهُ التّائِبينَ ويَتَجاوَزُ عنِ المُذْنِبينَ

### بَلاغَةُ تَضْمينِ ﴿يَقْبَلُ﴾ مَعْنَى الفِعْلِ (يَتَجاوَزُ):

ضُمِّنَ الفِعْلُ ﴿يَقْبَلُ﴾ مَعْنَى (يَتَجاوَزُ)، و(يَعْفو) بِدَليلِ تَعْديَتِه بِـ ﴿عَنْ﴾، أيْ: يَقْبَلُ ذَلِكَ مُتَجاوِزًا عَنْ ذُنوبِهمُ الَّتي تابوا عَنْها، فيَقْبَلُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 89.

اللّهُ بِفَضْلِه وكَرَمِه التَّوْبَةَ مُتَجاوِزًا عَنْ سَيِّئاتِ عِبادِه، وبَلاغَةُ هَذا التَّضْمينِ تَظْهَرُ في كَوْنِ الفِعْلِ المُضَمَّنِ يُؤَدّي في وقْتٍ واحِدٍ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، فيَكونُ أبْلَغَ في تَأديَةِ المَعْنَى المُرادِ، ففيه دَلالَةٌ على سَعَةِ كَرَمِ اللّه تَعالَى وعَفْوِه.

### سِرُّ تَعْدِيَةِ ﴿يَقْبَلُ﴾ بِـ ﴿عَنْ﴾:

عَدَّى النَّظْمُ الحَكيمُ الفِعْلَ ﴿يَقْبَلُ﴾ بِحَرْفِ الجَرِّ ﴿عَنْ﴾ دونَ حَرْفِ الجَرِّ (مِنْ) الَّذي يُفيدُ ابتِداءَ الغايَةِ؛ وذَلِكَ لأنَّ ﴿عَنْ﴾ تُفيدُ البُعْدَ، فقَوْلُ اللّه تَعالَى: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ يُفيدُ أنَّ التّائِبَ يَجِبُ أنْ يَعْتَقِدَ في نَفْسِه أنَّهُ صارَ مُبْعَدًا عَنْ قَبولِ اللّه تَعالَى لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذَّنْبِ قَبْلَ التَّوْبَةِ، ويَحْصُلُ لَهُ انْكِسارُ العَبْدِ الَّذي طَرَدَهُ مَوْلاهُ، وبَعَّدَهُ عَنْ حَضْرَةِ نَفْسِه، فلَفْظَةُ ﴿عَنْ﴾ في السِّياقِ الكَريمِ كالتَّنْبيه على أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ حُصولِ هَذا المَعْنَى للتّائِبِ، و﴿عَنْ﴾ أبْلَغُ لِظُهورِ الانتِقالِ مَعَهُ، وكَأنَّهُم لَمّا جاوَزَتْ تَوْبَتُهُم عَنْهُم إلى اللّه؛ اتَّصَفَ هوَ تَعالَى بِالتَّوْبَةِ عَلَيْهِم، فـ ﴿عَنْ﴾ في هَذا المَوْضِعِ أبْلَغُ؛ لأنَّ فيه تَبْشيرًا بِقَبولِ التَّوْبَةِ مَعَ تَسْهيلِ سَبيلِها[1]، وفي ﴿عَنْ﴾ كَذَلِكَ مَعْنَى انْفِصالِ الشَّيءِ عَنْ مُعْطيه وباذِلِه، فهو أشَدُّ مُبالَغَةً في مَعْنَى الفِعْلِ؛ لأنَّ فيه كِنايَةً عَنِ احْتِباسِ الشَّيْءِ المَبْذولِ عِنْدَ المَبْذولِ إلَيْه بِحَيْثُ لا يُرَدُّ على باذِلِه[2]، وقيلَ: إنَّ التَّعْديَةَ بِـ﴿عَنْ﴾ تُفيدُ مَعْنَى رَدِّ الذَّنْبِ عَنِ العَبْدِ وحَمْلِه عَنْهُ، فكَأنَّ الحَقَّ سُبْحانَهُ يَرُدُّ عَنْهُم ذُنوبَهُم حينَ يَقْبَلُ مِنْهُمُ التَّوْبَةَ، فعَبَّرَ بِـ ﴿عَنْ﴾ مَعَ أنَّ التَّوْبَةَ مِنْهُم؛ ليَحْمِلَها عَنْهُم[3].

مِنْ دَلائِلِ رَحْمَةِ اللّه سبحانه تَسْهيلُ سَبيلِ التَّوْبَةِ لِعَبْدِه ليَكُفَّ عَنْ طُغْيانِه

### الغَرَضُ مِنَ الإضافَةِ في: ﴿عِبَادِهِۦ﴾:

أضافَ البَيانُ القُرآنيُّ الجَليلُ ضَميرَ الهاءِ العائِدِ على اللّه تعالى

تَرَبُّعُ التّائِبينَ المنزلة الشَّريفة

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 16/ 140، والخازن، لباب التّأويل: 2/ 404.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 89.
(3) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 22/ 13773 - 13774.

إلى لَفْظِ ﴿عِبَادِهِۦ﴾؛ لإفادَةِ التَّشْريفِ والتَّكْريم، فلَمّا كانَ السّياقُ سياقَ تَأكيدٍ لِقَبولِ اللَّه تَعالَى تَوْبَةَ التّائِبينَ، وتَنْبيهٍ لِغَيْرِهم مِمَّنْ قَصَّروا على إنْقاذِ أنْفُسِهم بِالتَّوْبَةِ مِنَ المُهلكاتِ؛ كانَتِ الإضافَةُ البَليغَةُ الكَريمَةُ مُؤَدّيَةً لِهَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ؛ لِتَحْذيرِهم مِنْ مَغَبَّةِ ابتِعادِهم عَنْ مَظَلَّةِ العُبوديَّةِ، ومَسْلَكِ الضَّلالِ، ولِتَخْويفِهم عُقوبَةَ الافْتِراءِ على اللّه وعلى رَسولِه ﷺ.

### دَلالَةُ التَّقْييدِ بالعُبوديَّةِ:

قَيَّدَ البَيانُ القُرآنيُّ الجَليلُ قَبولَ التَّوْبَةِ بِشِبْهِ الجُملَةِ: ﴿عَنْ عِبَادِهِۦ﴾، وعَدَلَ عَن: (ويقْبَلُ التَّوْبَةَ، ويَعْفو عَنِ السَّيِّئاتِ)؛ إيماءً إلى أنَّ اللَّه رَفيقٌ بِعبادِه لِمَقامِ العُبوديَّةِ، وفيها إشارَةٌ إلى رَحْمَتِه، وأنَّهُ سُبْحانَهُ يُقَرِّبُهُم، ويَفْتَحُ لَهُم أبْوابَ الرَّحْمَةِ، ويَدْعوهُم إلَيْها؛ لأنَّهُم عِبادُهُ الَّذينَ خَلَقَهُم لِعِبادَتِه، وشَرَّفَهُم بِهَذِهِ العُبوديَّةِ المُخْلِصَةِ إلَيْه سُبْحانَهُ[1].

لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ إلّا مَنْ أخْلَصَ له العبوديَّةَ

### نُكْتَةُ وضْعِ المُظْهَرِ مَكانَ المُضْمَرِ في: ﴿عِبَادِهِۦ﴾:

وَضَعَ البَيانُ القُرآنيُّ الجَليلُ لَفْظَ (العِبادِ) المظهرَ في مَوْضِعِ المُضْمَرِ في قَوْلِه تَعالَى: ﴿عِبَادِهِۦ﴾، فلَم يقل: (يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْهُم)؛ وذَلِكَ لِلتَّنْبيه على عُلوِّ مَنْزِلَةِ العِبادَةِ وجَلالِ قَدْرِها، فمَنْ حَقَّقَ شَرائِطَ العِبادَةِ؛ نازَعَتْهُ نَفْسُهُ إلى التَّوْبَةِ؛ إذْ لا راحَةَ لَها، ولا سَكَنَ، ما دامَتْ مُبْعَدَةً عَنْ رَحْمَةِ اللَّه تَعالَى بِالإصْرارِ على الذَّنْبِ، والتَّقاعُسِ عنِ التَّوْبَةِ.

في الإظْهارِ بَيانٌ لِشَرَفِ العِبادِ بِشَرَفِ عُبوديَّتِهم

### دَلالَةُ التَّعْبيرِ بالجُملَةِ الاسْميَّةِ وتَعدُّدِ المُؤَكِّداتِ:

بَنَى النَّظْمُ الحَكيمُ الجُملَةَ على الجُملَةِ الاسْميَّةِ، دونَ الجُملَةِ الفِعْليَّةِ، فعَدلَ عَن: (ويَقْبلُ التَّوْبَةَ)، فدَلَّتْ على ثَباتِ تَجَدُّدِ قَبولِ التَّوْبَةِ مِنْ عِبادِ اللّه، فحَصَلَتْ في جُملَةِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ

ثَباتُ تَجَدُّدِ قَبولِ اللهِ لِتَوْبَةِ عِبادِه

(1) أبو موسى، آل حم: 142 - 143.

عِبَادِهِۦ﴾ أرْبَعُ مُبالَغاتٍ: بِناءُ الجُملَةِ على الاسْميَّةِ، وعلى المَوْصوليَّةِ، وعلى المُضارِعيَّةِ، وعلى تَعْديَةِ فِعْلِ الصِّلَةِ بِـ﴿عَنْ﴾ دونَ (مِن)[1]، وفي ذَلِكَ إفادَةُ الثَّباتِ واليَقينِ في نُفوسِ التّائِبينَ.

### دَلالَةُ العَطْفِ في: ﴿وَيَعْفُواْ﴾:

مِنْ واسِعِ رَحْمةِ اللهِ أنَّهُ يَعْفو عَمّا شاءَ لِمَنْ شاءَ

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ قَوْلَ اللهِ تعالى: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ على قَوْلِه: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾، وذَلِكَ لأمرَينِ: لَفْظيٍّ ومَعْنَويٍّ، فأمّا اللَّفْظيُّ؛ فهوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمالَينِ: كَمالِ الاتِّصالِ، وكَمالِ الانقِطاعِ، وبَيْنَهُما الرَّوابِطُ المَعْنَويَّةُ المُسَوِّغَةُ للعَطْفِ، وكلتا الجُملَتَينِ خَبَريَّتان لَفْظًا ومَعْنًى، وأمّا مِن حيثُ المَعْنَى، فمَعَ استِقلالِ المَعْنَى في كُلٍّ مِنَ الجُملَتَيْنِ، فإنَّهُما مُتَّصِلَتانِ في المَعْنَى العامِّ، فجُملَةُ: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ امتِدادٌ ظاهرٌ لِجُملَةِ: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾، فهي مِنْ تَمامِ مَعْناهُ.

### دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ العَفْوِ:

كَثافَةُ الدَّلالاتِ المَعْنَويَّةِ في العَفْوِ ففيها تَرْكُ المُؤاخَذَةِ والتَّغْطيَةُ والمحوُ

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِمادَّةِ العَفْوِ، وذَلِكَ لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على تَرْكِ الشَّيْءِ، فعَفْوُ اللهِ تعالى عَنْ خَلْقِه: تَرْكُهُ إيّاهُم، فلا يُعاقِبُهُم، فضْلًا مِنْهُ، كَما أنَّ في العَفْوِ أيْضًا مَعْنَى السَّتْرِ وتَغْطيَةِ الشَّيْءِ بِطَبَقَةٍ خَفيفَةٍ أوْ هَشَّةٍ، فالعَفْوُ عَنِ السَّيِّئاتِ عَدَمُ المُؤاخَذَةِ عَلَيْها، كَأنَّ مَنْ عَفا؛ غَطّاها، أوْ أعْرَضَ عَنْها، فلَم يَنْظُرْ إلَيْها[2]، كَما تَشْتَمِلُ مادَّةُ العَفْوِ على مَعْنَى الدُّروسِ، كَقَوْلِهم: (عَفَتِ الدّيارُ)، أي: ذَهَبَتْ آثارُها[3]، فمَعْنَى عَفْوِهِ عَنِ السَّيِّئاتِ أنَّهُ يُذْهِبُها، ويُذْهِبُ آثارَها، فالعَفْوُ عَنِ السَّيِّئاتِ على ذَلِكَ أعَمُّ مِن قَبولِ التَّوْبَةِ لِشُمولِهِ الصَّغائِرَ؛ إذا اجْتُنِبَتِ الكَبائِرُ، وهو تَعْميمٌ بَعْدَ تَخْصيصٍ[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 89.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (عفو).
(3) معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق: 3/ 976.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 36.

**مَعْنَى ﴿عَنِ﴾ ودَلالَتُها في: ﴿عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾:**

بِكَرامَةِ العفْوِ يَصيرُ بَيْنَ التّائِبينَ وذُنوبِهم مَدًى بَعيدٌ

عَدَّى النَّظْمُ الحَكيمُ الفِعْلَ ﴿وَيَعْفُواْ﴾ بِحَرفِ الجَرِّ ﴿عَنِ﴾، فقَيَّدَ الفِعْلَ بِشِبْهِ الجُملَةِ، فلَم يكْتَفِ بـ﴿وَيَعْفُواْ﴾، وذَلِكَ لأنَّ مِنْ دَلالَةِ حَرْفِ ﴿عَنِ﴾ المُجاوَزَةَ، ومَعْنَى المُجاوَزَةِ الابْتِعاد، تَقولُ: (انصَرَفَ عَنْهُ)، ووَضَعَهُ عَنْهُ، بِمَعْنَى: رَفَعَهُ عَنْهُ بَعْدَ أن كانَ عَلَيه، وتَقولُ: انتَقَلَ عَنهُ، وابتَعَدَ عَنهُ، ونَأى عَنهُ، وانحَرَفَ عَنهُ، فكُلُّها تُفيدُ المُجاوَزَةَ والبُعْدَ[1]، فأفادَ التَّعْبيرُ بِحَرْفِ ﴿عَنِ﴾ سَعةَ رَحْمَةِ اللّه وغُفْرانِه وعَفْوِه، فيُباعِدُ بَينَ التّائِبينَ وذُنوبِهم.

**دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالجَمعِ مُعَرَّفًا ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾:**

التَّعْريفُ هَهُنا عامٌّ، ولَكِنَّهُ مخصوصٌ بِغَيْرِ الشِّرْكِ بِاللهِ تَبارَكَتْ آلاؤُهُ

جاءَ لَفْظُ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مُعرَّفًا باللّام؛ للدَّلالَةِ على الجِنْسِ؛ إذِ المُرادُ به الاستِغْراقُ، وهو عامٌّ مَخْصوصٌ بِغَيْرِ الشِّرْكِ، ولَكَ أنْ تَجْعَلَهُ عِوَضًا عَنِ المُضافِ إلَيْه، أي: عَنْ سَيِّئاتِ عِبادِه، فيَعُمَّ جَميعَ العِبادِ عُمومًا مَخْصوصًا[2].

**دَلالَةُ العَطْفِ في: ﴿وَيَعْلَمُ﴾:**

تَوْكيدُ إحاطَةِ عِلْمِ اللهِ بِكُلِّ أفْعالِ عِبادِه، فكَمالُ تَنْزيهِه لا تَنتَهي آمادُهُ

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ قَوْلَ اللّه تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ على الجُملَتَيْنِ السّابِقَتَيْن؛ وذَلِكَ لِبَيانِ إحاطَةِ عِلْمِه تعالى بِكُلِّ أفْعالِهم، وكانَتْ تَعْديَةُ القَبولِ بِـ﴿عَنِ﴾ مُفْهِمَةً لِبُلوغِه ذَلِكَ بِواسِطَةٍ، فكانَ رُبَّما أشْعَرَ بِنَقْصٍ في العِلْم، فأخْبَرَ بِما يوجِبُ التَّنْزيهَ، أيْ: والحالُ أنَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ وقْتٍ[3]، فجُملَةُ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ تَذْييلٌ لِلكَلامِ السّابِقِ، يُؤَكِّدُ ما ذَكَرَهُ مِنَ القَبولِ والعَفْوِ، ثُمَّ فيه لُطْفٌ وحَثٌّ على لُزومِ الحَذَرِ مِنهُ تَعالى، والإخْلاصِ لَهُ سُبْحانَهُ في إمحاضِ التَّوْبَةِ، وفيه كَذَلِكَ تَأكيدٌ، كَما لا يَخْفى[4].

(1) السّامرائي، معاني النّحو: 3/ 54.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 90.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 306.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 36.

**سِرُّ تَتابُعِ الأفْعالِ المُضارِعَةِ: ﴿يَقْبَلُ﴾ و﴿وَيَعْفُواْ﴾ و﴿وَيَعْلَمُ﴾:**

رَحْـمَـةُ اللـهِ وعَفْوُه وعلمُهُ لا تَنْقَطِعُ أبَدًا

جاءَتِ الأفْعالُ ﴿يَقْبَلُ﴾ و﴿وَيَعْفُواْ﴾ و﴿وَيَعْلَمُ﴾ كُلُّها في زَمَنِ المُضارَعَةِ؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاستمراريِّ؛ إذْ أسْنَدَ النَّظْمُ الحَكيمُ الأفْعالَ الثَّلاثَةَ لِفاعِلٍ واحِدٍ، وهوَ اللّه تعالى، فقَبولُ التَّوْبَةِ والعفْوُ والعِلْمُ بالأفْعالِ تتجدَّدُ بِتَجَدُّدِ التّائِبينَ مِن خَلْقِ اللّه، فلا تَنْقَطِعُ رَحْمَتُهُ ولا عَفْوُهُ ولا عِلْمُهُ بأحْوالِ خَلْقِهِ.

**دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِـ﴿مَا﴾:**

بَيانُ شُمولِ عِلْمِ اللـه سبحانه وسَعَتِه

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بـ﴿مَا﴾؛ لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على الشُّمولِ والسَّعَةِ ما لَيْسَ في غَيرِها، فناسَبَ التَّعْبيرُ بِها شمولَ عِلْمِ اللّه تعالى واتِّساعه.

**دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ ﴿تَفْعَلُونَ﴾:**

إحاطَةُ عِلْمِ الله أزَلًا بِما يَتَجَدَّدُ مِنْ أفْعالِ عِبادِه

عَبَّرَ البَيانُ القُرآنيُّ بـ﴿تَفْعَلُونَ﴾ في صيغَةِ المُضارَعَةِ، دونَ التَّعْبيرِ بِصيغَةِ المُضيِّ، فلَم يَقُلْ: (وَيَعْلَمُ ما فعَلْتُم)، وذَلِكَ للدَّلالَةِ على إحاطَةِ عِلْمِهِ أزَلًا بِكُلِّ ما يَتَجَدَّدُ لَهم عَمَلُهُ سَواءٌ كانَ عَنْ عِلْمٍ أو داعيَةِ شَهْوَةٍ وطَبْعٍ سَيِّئَةٍ[1].

**تَنَوُّعُ القِراءاتِ في: ﴿تَفْعَلُونَ﴾ و﴿يَفْعَلُونَ﴾ وثَراءُ المَعْنَى:**

التَّـنْـويـعُ بَـيْنَ الـخِـطـابِ والـغَـيْـبَـةِ يلْفِت الانتباه ويشْحَذُ عَـقْـلَ الـسّـامِـعِ الأوّاه

وَرَدَ في ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ قِراءَتانِ مُتَواتِرَتانِ؛ الأولى بِتاءِ الخِطابِ، وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف ورويس بخلاف عنه، والثانية بياءِ الغَيْبَةِ، وهي قراءة باقي العشرة[2]، فالقِراءَةُ بِتاءِ الخِطابِ فيها التِفاتٌ يَشُدُّ انتباهَ السّامِعِ، ويَدعوهُ للتَّأمُّلِ في بَديعِ رَحْمَةِ اللّه وشُمولِ عَفْوِه وسَعَةِ عِلْمِهِ وشُمولِ إحاطَتِه بِأفْعالِ خَلْقِه، وحجّة الذين قرؤوا بالغيبة أنهم ردّوه على ما قبله من لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 306.
(2) ابن الجزري، النّشر: 2/ 367.
(3) مكّي، الكشف: 2/ 251.

### دَلالَةُ حَذْفِ المفعولِ في: ﴿تَفْعَلُونَ﴾:

ما مِنْ فِعْلٍ مِنْ أفعالِ العِبادِ إلّا وهـوَ داخِـلٌ في عِلمِ الله

حَذَفَ النَّظْمُ الجَليلُ المفعولَ به في: ﴿تَفْعَلُونَ﴾، والمُرادُ أنَّهُ تعالى يَعْلَمُ الَّذي تَفْعَلونَهُ كائنًا ما كانَ، مِن خَيْرٍ وشَرٍّ، فيُجازي بالثَّوابِ والعِقابِ، وقالَ بَعْضُهُم: يَعْلَمُ ذَلِكَ، فيُجازي التّائِبَ، ويَتَجاوَزُ عَنْ غَيْرِهِ؛ إذا شاءَ سُبْحانَهُ، وقيلَ: يَعْلَمُ سُبْحانَهُ ذَلِكَ، فيُثيبُ على الحَسَناتِ، ويُعاقِبُ على السَّيِّئاتِ[1]، ففي الحَذْفِ دَلالَةٌ على عِلْمِ اللّه تَبارَكَتْ آلاؤُهُ بِكلِّ أفْعالِ خَلْقِه أجْمَعينَ.

## ❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

### العفْو والمحْو:

العَفْـو أشْـمَـلُ منَ المحْوِ، ففيه مَـعْـنَـى المَـحْـوِ وزيادَةٌ

في مادَّةِ (العَفْوِ) عَدَدٌ مِنَ الدَّلالاتِ المُتكاثِفَةِ، فمِنْها الدَّلالَةُ على تَرْكِ الشَّيْءِ، فعَفْوُ اللّه تعالى عَنْ خَلْقِه تَرْكُهُ إيّاهُم، فلا يُعاقِبُهُم، فضْلًا مِنْهُ[2]، كَما أنَّ في العَفْوِ أيْضًا مَعْنَى السَّتْرِ وتَغْطيَةِ الشَّيْءِ، كَأنَّ مَنْ عَفا؛ غَطّاها، أوْ أعْرَضَ عَنْها، فلَم يَنظُر إلَيها، وفيها مَعْنَى الدّروسِ، ومِنْ ثَمَّ فالعَفْوُ عَنِ السَّيِّئاتِ أعَمُّ مِن قَبولِ التَّوْبَةِ؛ إذْ هو تَعْميمٌ بَعْدَ تَخْصيصٍ، وأمّا المَحْو؛ فهوَ إزالَةُ الأثَرِ، وذَهابُ ما يَبْدو لاصِقًا بِظاهِرِ الشَّيءِ أو عَرَضِه[3]، وعلى هَذا فإنَّ العَفْوَ يَشْمَلُ المَحْوَ وزيادة، وهو أنْسَبُ للتَّعْبيرِ عَن قَبولِ التَّوبَةِ.

### الفِعل والعَمل:

الفِعْلُ أعَـمُّ مِنَ العَمَلِ

العَمَلُ: كُلُّ فِعْلٍ يَكونُ بِقَصْدٍ، فهوَ أخَصُّ مِنَ الفِعْلِ؛ وسِرُّ ذَلِكَ أنَّ العَمَلَ أخَصُّ مِنَ الفِعْلِ، فكُلُّ عَمَلٍ فِعْلٌ، ولا يَنْعَكِسُ[4]، والعَمَلُ إيجادُ الأثَرِ في الشَّيءِ، والفِعْلُ: التَّأثيرُ مِن جِهَةٍ مُؤَثِّرٍ، وهوَ عامٌّ لِما كانَ بِإجادَةٍ أو غَيْرِ إجادَةٍ، ولِما كانَ بِعِلمٍ أو غَيْرِ عِلْمٍ، وقَصْدٍ أوْ غَيْرِ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 36.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عفو).
(3) الرّاغب، المفردات، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (محو - محي).
(4) الخازن، لباب التأويل: 1/ 58.

قَصْدٍ، والفِعْلُ يَكونُ مِنَ الإنسانِ والحَيَوانِ والجَماداتِ[1]، ولِذا عَبَّرَ النَّظمُ الحَكيمُ بِقَوْلِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالَةِ على أنَّ عِلْمَهُ تعالى يَشْمَلُ كُلَّ ما يَفْعَلونَهُ سواءٌ أكانَ بِقَصْدٍ أم بِغَيْرِ قَصْدٍ.

(1) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 134، والرّاغب، مفردات القرآن: (عمل) و(فعل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
---
227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث
---
الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"